Distribution: Restricted | EB 2006/87/R.5 | 19 April 2006
Original: English | البند 5 (ب) من جدول الأعمال | Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – **الدورة** السابعة والثمانون

روما، 19–20 أبريل/نيسان 2006

تقرير رئيس لجنة التقييم عن الدورة الثالثة والأربعين للجنة

1 – يغطي هذا التقرير مداولات لجنة التقييم خلال دورتها الثالثة والأربعين المنعقدة يوم 7 أبريل/نيسان عام 2006. وشارك في هذه الدورة جميع أعضاء اللجنة فيما عدا أيرلندا ونيجيريا. كما شارك بصفة مراقب ممثلون عن الصين، وفرنسا، ومالي، والنرويج، والسويد، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وحضر الدورة العديد من موظفي الصندوق، بمن فيهم مساعد الرئيس لدائرة إدارة البرامج؛ ومدير مكتب التقييم؛ ومديرة شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وبحثت في هذه الدورة أربعة بنود لجدول الأعمال، هي: (i) تقرير عن أداء الحافظة لعام 2005 مع تعليقات مكتب التقييم على هذا التقرير؛ (ii) تقييم مشروع التنمية الريفية في تافيلالت ودادس في المغرب؛ (iii) استعراض عمليات تصريف الأعمال على مستوى المؤسسة؛ (iv) مسائل أخرى.

2 – **تقرير عن أداء الحافظة وتعليقات مكتب التقييم.** بحثت اللجنة تقرير أداء الحافظة الذي قدمته دائرة إدارة البرامج بالترافق مع تعليقات مكتب التقييم عليه. ولدى تقديم التقرير أجمل مساعد الرئيس لدائرة إدارة البرامج السمات البارزة لأداء الحافظة عام 2005 والتغييرات المدخلة على التقرير. وأكد مدير مكتب التقييم بصورة مماثلة أهمية التقرير كأداة للإدارة، وسلط الضوء على ما شهده من تحسينات بالمقارنة مع وثيقة العام الماضي. وقدم نائب مدير مكتب التقييم عرضاً عاماً لتعليقات المكتب.

3 – ولاحظت لجنة التقييم أن جودة التقرير قد تحسنت بصورة ملحوظة بالمقارنة مع تقرير العام الفائت، كما تحسنت تغطيته وفائدته. وأبلغت دائرة إدارة البرامج ومكتب التقييم المشاركين بأنه تم إرساء عملية تعلم متواصلة لضمان ترعرع تقرير أداء الحافظة كأداة للإدارة في الصندوق وكوسيلة لإبلاغ المجلس التنفيذي ولجنة التقييم.

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

4 - وأيدت لجنة التقييم ملاحظات مكتب التقييم على التقرير فيما يتصل بالحاجة إلى تعميق محتواه التحليلي في بعض المجالات. وعلى وجه الخصوص طلب أعضاء اللجنة أن يوفر التقرير المقبل ما يلي: (i) المزيد من الشروح الشاملة عن الأداء في المجالات الأساسية؛ (ii) بيانات إضافية عن الأثر؛ (iii) المزيد من التفاصيل عن تدابير الإدارة المتخذة لمعالجة أمر بعض القضايا الهامة في الحافظة.

5 - وبالإضافة إلى ما ذُكر آنفا، فقد تقدمت لجنة التقييم بعدد من الملاحظات والتعليقات بشأن الاستنتاجات المتصلة بعلاقات الشراكة، والاستهداف، وقضايا التمايز بين الجنسين. وفيما يتعلق بعلاقات الشراكة، فقد أشارت اللجنة إلى الحاجة إلى أن يضع الصندوق خطوطاً توجيهية لتمتين الشراكات، بحيث تشكل مرجعاً لفرق إدارة البرامج القطرية وغيرها. أما فيما يتصل بالاستهداف فقد لاحظت اللجنة الحاجة إلى تطوير تفهم مشترك بشأن ماهية المجموعات المستهدفة الرئيسية للصندوق، وهو ما يمكن أن يوضَّح في استراتيجية الاستهداف المقبلة التي ستعرض على المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول. ويسهم بناء المؤسسات القاعدية وتطوير عمليات الحقوق في تكوين رأس المال الاجتماعي والتمكين، ولاسيما تمكين النساء. ويؤثر ذلك مباشرة على قضايا موارد الرزق. ولاحظت اللجنة أن التأثير على التغيرات في الأنماط السلوكية على المستوى الاجتماعي يساعد على خلق بيئة مواتية للتغييرات المؤسسية ويؤكد الحاجة إلى جهود متواصلة في هذا الاتجاه.

6 - وبالإضافة إلى ذلك أبرزت اللجنة الحاجة إلى أن تكون أنشطة الصندوق مرتكزة بقوة على الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر الريفي. كما أشارت اللجنة إلى الحاجة إلى تحديد أهداف واقعية لدور الصندوق في عمليات حوار السياسات على المستوى القطري. وفي هذا الصدد أكدت اللجنة أهمية توثيق الخبرات المحلية وربطها بمبادرات حوار السياسات على المستويات العالية. ويصح هذا على وجه الخصوص في حالة البلدان ذات الدخل المتوسط التي تحس بالحاجة إلى إعادة ترتيب الاستراتيجيات. وفي موضوع آخر لاحظت اللجنة أن التقرير سيتضمن مستقبلاً عرضاً عاماً موجزاً عن السبل التي يزمع فيها الصندوق الانخراط في عمليات الإصلاح الواسعة الجارية في الأمم المتحدة. وأخيراً أقرت اللجنة بالدور الحاسم للحكومات، غير أنها استذكرت أهمية ضمان إدراج المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني الأخرى، بما فيها القطاع الخاص، في عملية التنمية بطريقة مناسبة.

7 - وتقدم مساعد الرئيس لدائرة إدارة البرامج بالمزيد من المعلومات والتوضيحات عن بعض القضايا الأساسية المطروحة، بما في ذلك، وعلى نحو ما ذكر بعض أعضاء لجنة التقييم، ما اتسمت به عملية إعداد تقرير أداء الحافظة من طابع جمعي وجهود مكثفة. وبشأن الاستهداف، أقر مساعد الرئيس بالحاجة إلى اتخاذ موقف مؤسسي، ولكنه لاحظ أهمية إشراك لجنة التقييم والمجلس التنفيذي في النقاش أيضا. ووافق على أن علاقات الشراكة أساسية بالنسبة للصندوق، وفي الحقيقة فإنها تشكل اللبنات الرئيسية للنموذج التشغيلي الجديد. وفي هذا الصدد أكد مساعد الرئيس للمشاركين أن الصندوق يعتزم بالفعل تعزيز علاقات الشراكة في ظل خطة العمل. وجدد مساعد الرئيس التأكيد على هدف الصندوق المتمثل في ترويج السياسات المناصرة للفقراء، والتزامه بالانخراط، حسبما هو مناسب، في أنشطة التنسيق بين الجهات المانحة وعمليات السياسات على المستوى القطري. وفي هذا الصدد لاحظ أن برنامج المنح يُستخدم بصورة بناءة أكثر فأكثر في خدمة أهداف سياسات الصندوق. وضمن جملة أمور، علق كبير مدراء الحافظة في دائرة إدارة البرامج على أنه يجري توجيه الاهتمام اللائق إلى مسألة تعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين في

العمليات الممولة من الصندوق. وعلى سبيل المثال فقد أشار إلى أنه تم استحداث مؤشرات مخصوصة وصارمة مؤخراً تتيح للصندوق اكتساب تفهم أعمق للأثر العام على النساء، بما في ذلك قضايا مثل دور المرأة في اتخاذ القرارات على المستويين الأسري والمجتمعي. كما أشار إلى أنه بالنظر إلى أن نحو 80% من المعلومات المتولدة عبر نظام إدارة النتائج والأثر تحتوي على بيانات مفصلة بحسب الفئة الجنسية، فإن إنجازات الصندوق في هذا الميدان تعتبر إيجابية للغاية.

8 - **تقييم مشروع المغرب.** قدم مكتب التقييم عرضاً دقيقاً عن تقييم إنجاز مشروع التنمية الريفية في تافيلالت ودادس في المغرب، وأبرز الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية الناجمة عن هذا التقييم. ولاحظت اللجنة أهمية هذا التقييم، لا لضخامة المشروع ذاته فحسب، بل ولأنه سيشكل مصدراً مفيداً للمعلومات والأدلة للتقييم المقبل للبرنامج القطري للمغرب. وأعربت اللجنة أيضاً عن تقديرها لجودة تحليل التقييم وموافقتها العامة على الاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه.

9 - ووافقت اللجنة على أن تصميم المشروع يتماشى عموماً مع الاستراتيجيات القطاعية الأساسية للمغرب المتعلقة بتخفيف وطأة الفقر الريفي ومع الأهداف الشاملة للصندوق حسبما هي مدرجة في وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية. وأقر المشاركون بأن تنفيذ المشروع يتم على نحو جيد للغاية، وهو أمر لافت للانتباه في مشروع للتنمية الجهوية متسم بالتعقيد وتعدد العناصر كما هو حال مشروع المغرب. وأعربت اللجنة عن ارتياحها للأثر الطيب الذي خلَّفه المشروع على الأصول الأسرية، والفرص المدرة للدخل، ورأس المال الاجتماعي، وتخفيف الأعباء المتعلقة بجلب الماء، وصيانة المرافق الأساسية ذات النطاق الضيق.

10 - ولاحظت اللجنة أن المشروعات المقبلة ستحتاج إلى ضمان قدر أكبر من التكامل بين مختلف العناصر. كما أعرب المشاركون عن القلق من التهديدات المحدقة باستدامة المشروع، وأكدوا أهمية وضع استراتيجية لإنهاء المعونة في المراحل المبكرة للمشروع. ورداً على طلب اللجنة، أوضح مكتب التقييم أن الدروس المستفادة والتوصيات المدرجة في تقرير تقييم الإنجاز موجهة لحكومة المغرب والصندوق على حد سواء، حيث أنها يمكن أن تفيد في تصميم وتنفيذ العمليات الجارية والمقبلة المماثلة. وكما أشار تقرير التقييم، لاحظت اللجنة أن إشراف الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على المشروع اتسم بالضعف، وتساءلت عن السبل التي يتبعها الصندوق في معالجة هذه القضية الهامة.

11 - وأعربت مديرة شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا عن رضاها عن عملية التقييم وجودتها على المستوى الشامل، ولاحظت أن الدروس المتولدة مفيدة بالنسبة للشعبة لا فيما يتعلق ببرنامج المغرب فحسب بل وبالإقليم ككل. كما أبلغت اللجنة أنه في حين أن المشروع كان ناجحاً وأن الحكومة قد عبرت عن اهتمام شديد بتنفيذ مرحلة ثانية منه، فقد قررت الشعبة إرجاء اتخاذ قرار بهذه الشأن إلى حين إعداد وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة للمغرب. ومن بين جملة قضايا، أوضحت المديرة أن الشعبة أجرت مشاورات هامة مع الصندوق العربي في ديسمبر/كانون الأول عام 2005 لاستعراض علاقة الشراكة القائمة معه. وبالنظر إلى أن الإشراف على المشروعات ليس من المجالات التي يتميز فيه الصندوق العربي بالقوة فقد تم الاتفاق على أن ينصب التعاون المقبل بصورة أشد على مسائل التمويل المشترك، واقتسام المعارف، وما إليها.

12 - **استعراض عمليات تصريف الأعمال على مستوى المؤسسة.** بعد تمهيد تقدم به عضو اللجنة الممثل لسويسرا، ناقشت اللجنة جدوى استعراض عمليات تصريف الأعمال على مستوى المؤسسة التي طورتها إدارة الصندوق. ومع إقرار اللجنة بأهمية مناقشة عمليات تصريف الأعمال بالنسبة لتعزيز أنشطة الصندوق، فقد لاحظت أن من الواجب إجراء أي نقاش حول مجموعة مختارة من الموضوعات ضمن إطار العمليات الناشئة لتصريف الأعمال في الصندوق، ولاسيما خطة عمل الصندوق للنهوض بفعاليته الإنمائية.

13 - **مسائل أخرى.** في ظل هذا البند من جدول الأعمال، أطلع مدير مكتب التقييم اللجنة على معلومات عن ثلاثة موضوعات محددة هي: (i) تقييم خطة عمل الصندوق للنهوض بفعاليته الإنمائية، وآثارها على لجنة التقييم ومكتب التقييم؛ (ii) استعراض النظراء لأداء وظيفة التقييم المركزية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ (iii) اتساق نظم التقييم الذاتي والتقييم المستقل في الصندوق.

14 - وبشأن الموضوع الأول، بحثت اللجنة الآثار على جدول أعمالها المؤقت لعام 2006 والناجمة عن تقييم خطة العمل. وفي هذا الصدد، وافقت اللجنة على تمديد مدة دوراتها المزمعة في سبتمبر/أيلول وديسمبر/كانون الأول عام 2006 بغية تزويد الأعضاء بالوقت الكافي لاستعراض ومناقشة مذكرات التقييم التي أعدها مكتب التقييم عن مخرجات خطة العمل التي ستنتجها إدارة الصندوق لعرضها على المجلس التنفيذي هذا العام. وسيؤدي إنتاج مذكرات التقييم هذه عام 2006، والتي لم تكن جزءاً من برنامج عمل المكتب، إلى تأجيل طفيف في اثنتين من عمليات التقييم القطرية اللتين ستنجزان مع ذلك على نحو ما هو مقرر عام 2007. ولدى مناقشة هذه الموضوع، لاحظت اللجنة ما أعربت عنه إدارة الصندوق من قلق من أن مذكرة التقييم المقترحة المتعلقة بتعليقات مكتب التقييم على التقرير المرحلي السنوي للإدارة بشأن تنفيذ خطة العمل ربما كانت تتسم بطابع الوظيفة الرصدية التي يمكن أن تُترك لإدارة الصندوق.

15 - وفيما يتعلق باستعراض النظراء لأداء وظيفة التقييم المركزية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قدم مدير مكتب التقييم المعلومات للمشاركين عن هذه المبادرة حيث أنه كان أحد النظراء الخمسة الذي تولوا أمر الاستعراض الخارجي، وركز على القضايا المتصلة باستقلالية وظيفة التقييم في البرنامج المذكور. وأعربت اللجنة، التي زوِّدت بنسخ من تقرير استعراض النظراء، عن تقديرها للدور المفيد الذي قام به مدير مكتب التقييم في هذه العملية الهامة.

16 - ثم أخطر مدير مكتب التقييم اللجنة بأن المكتب ودائرة إدارة البرامج قاما في 7 أبريل/نيسان عام 2006 بتوقيع اتفاقية بشأن اتساق نظم التقييم الذاتي والتقييم المستقل في الصندوق. وأطَّلع المشاركون في الاجتماع على نسخة من هذه الاتفاقية. وضمن جملة أمور فإن الاتفاقية ستضمن توليد نظم التقييم الذاتي والتقييم المستقل لمعلومات قابلة للمقارنة لرفعها إلى إدارة الصندوق والمجلس التنفيذي. وتتعلق الجوانب الرئيسية للاتساق بما يلي: (i) معايير التقدير؛ (ii) داول التصنيف؛ (iii) مواعيد التقارير.

17 - وبالإضافة إلى ما تقدم، عبر مندوب المكسيك عن تقدير حكومته للجنة التقييم لزيارتها الميدانية الأخيرة للبلاد، والتي جرت بين 6 و10 مارس/آذار عام 2006. كما اغتنم الفرصة للإعراب عن امتنان السلطات المكسيكية للجهود الجديرة بالثناء التي بذلها مكتب التقييم في تنظيم هذه الزيارة الميدانية ولمساهمته في إنجاحها.

18 - وفي الملاحظات الختامية أشار رئيس اللجنة إلى أن هذه هي الدورة الأخيرة لها بعضويتها الراهنة، وأن الدورة السابعة والثمانين للمجلس التنفيذي ستحدد التشكيل الجديد للجنة من بين أعضاء هذا المجلس الذين انتخبهم مجلس المحافظين في فبراير/شباط. وأعرب عن تقديره العميق للمساهمات المثمرة التي وفرها كل أعضاء اللجنة للعمل الذي قامت به خلال السنوات الثلاث الماضية، كما عبر، بالنيابة عن اللجنة،عن امتنانه للدعم الرائع الذي وفره مكتب التقييم ودائرة إدارة البرامج إلى أعضاء اللجنة المنقضية ولايتهم من جميع الجوانب.

19 - وفي الختام فإن المجلس التنفيذي مدعو إلى أن يحيط علماً بالقضايا المطروحة وأن يعتمد توصيات اللجنة على نحو ما هي مدرجة في هذا التقرير.